القطبية الاقتصادية الدولية بين كتلتي (الصين والولايات المتحدة) : رؤية مستقبلية▽

International economic polarity between the two blocs (China and the United States): A future vision

م. د أحمد عبد الجبار عبد الله* Dr . Ahmed Abdul-Jabbar Abdullah

الملخص :

تعد مبادرة الحزام والطريق التي تتبناها الصين استراتيجية فاعلة لاخذ مكانة ودور فاعل في النظام الدولي,لا سيما مناطق النفوذ والمتمثلة في الاندو باسفيك والشرق الاوسط واسيا الوسطى وافريقيا والقرن الافريقي, ولفرض سياسات معينة تسعى اليها بكين من خلال المبادرة لاخذ مكانة دولية في النظام الدولي, وربط اقتصادات العالم باقتصادها بجعل عملتها (اليوان) عملة تداول عالمية مغايرة للدولار الامريكي, عبر انشاء مؤسسات مالية تخدم مصالحها بالدرجة الاساس, وكذلك سعي الصين الى تامين ممرات الطاقة والاستحواذ على منابع تصدريها لاحكام سيطرتها على الاقتصاد العالمي بشكل عام, ومن ثم الزيادة في قوتها العسكرية وتوسيع قواعدها في دول ومناطق العالم .

• **الكلمات الافتتاحية** : الصين , الولايات المتحدة , الحزام والطريق , قطب اقتصادي , النظام الدولي .

Abstract :

The Belt and Road Initiative adopted by China is an effective strategy to take an active and role in the international system, especially the areas of influence represented in the Indo-Pacific, the Middle East, Central Asia, Africa and the Horn of Africa, and to impose certain policies that Beijing seeks through the initiative to take an international standing in the international system, and Linking the world's economies her to its own economy, by making its currency (the yuan) a global trading currency other than the US dollar.

By establishing financial institutions that primarily serve its interests, as well as China's efforts to secure energy corridors and seize the sources of its exports to tighten its control over the global economy in general, and then increase its military power, And expanding its bases in countries and regions of the world.

• **key words :** China, the United States, the Belt and Road, an economic pole, the international system .

▽ تاريخ التقديم : 2024/1/19 تاريخ القبول: 2024/2/22 تاريخ النشر: 2024/3/31

* كلية القانون / جامعة البصرة ahmed.abdallh@uobasrah.edu.iq

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

المقدمة :

تعد الصين واحدة من الدول الصاعدة في النظام الدولي ولديها مناطق نفوذ وصراعات مع دول عدة سواء كان ذلك في اقليمها ام في بقية مناطق العالم, فضلاً عن المشاكل الداخلية لديها, فمن ناحية مشكلة الحدود ومشاكل السكان من قوميات مقاطعة (سينكيانج) التي تشكل خطر الانفصال عن الصين, والتي يقطنها اقوام (الايغور) ذات الغالبية المسلمة, وهي غنية بالنفط والغاز الطبيعي وخامات اليورانيوم وتسمى (تركستان الشرقية) وتقع على طريق الحرير, كذلك المشاكل التي تتمثل في ممرات الطاقة, وتعد مبادرة الحزام والطريق استراتيجية بديلة لتفادي كل هذه المشاكل والصراعات التي تخوضها الصين مع محيطها الاقليمي ودول العالم, وتتمثل استراتيجية مبادرة الحزام والطريق بتحويل مسار التوازن, بمعنى تغيير مسار الاحداث وتوجيهها بالشكل الذي يتناسب واستراتيجية الصين, ويتم ذلك من خلال انشاء وضع استراتيجي معين يختلف عما كان عليه مسار التوازن في ما سبق من اجل تغييره وتحويله وتوجيهه لصالحها.

اهمية البحث: تكمن اهمية الدراسة من ان العلاقات الدولية باتت تقاس من خلال فاعلية العامل الاقتصادي والتكنولوجي في السياسة الدولية, الامر الذي يحتم علينا تسليط الضوء على فاعلية وتاثير هذا العامل في حركة التفاعلات الدولية, لا سيما في ظل استراتيجية الحزام والطريق التي تبنتها الصين التي تسعى لاخذ مكانة دولية في النظام الدولي, وما سيؤول الية مستقبل هذا النظام .

اهداف البحث : تهدف الدراسة الى تسليط الضوء على استراتيجية مبادرة الحزام والطريق ومدى فاعلية المشروع من تشكيل نظام دولي جديد وتاثير ذلك على الوزن النسبي لتوزيع القوة في النسق الدولي, وما ستؤول اليه حركة التفاعلات الدولية لا سيما في بعدها الاقتصادي من اصطفافات ومحاور تدفع بها ان تتشكل في كتل اقتصادية كبيرة , ودور الصين في اخذ مكانة كبيرة في النظام الدولي, الدولة المتحدية للهيمنة الامريكية ومدى استجابة الولايات المتحدة لهذا الدور .

مشكلة البحث : تعد مبادرة الحزام والطريق متغير دولي كبير يؤثر في النظام الدولي ويخل في ميزان القوى, وتكمن مشكلة الدراسة الرئيسة من ان المبادرة هل هي تنموية حسب ادعاء الصين ؟ ام انها هيمنة اقتصادية على النظام الدولي وفرض سياسات معينة تسعى من خلالها الصين الى تحقيق وضع استراتيجي مركزي بقيادة صينية ؟ ما هو الهدف الاساس الذي تسعى اليه الصين؟

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

فرضية البحث : تفترض الدراسة ان مبادرة الحزام والطريق هي استراتيجية توازن بديل للصراعات الدولية في مناطق النفوذ من اجل فرض السيطرة والتحكم (الهيمنة) على موارد الطاقة وممراتها, من خلال العامل الاقتصادي ذو طابع تكنولوجي .

• **منهج البحث:** استخدمنا في دراستنا لبحث مشكلة الدراسة موضوع البحث المنهج الوصفي التحليلي, وذلك من خلال جمع البيانات وتصنيفها وتبويبها وتفسيرها للقياس, ومعرفة تاثير العوامل في إحداث الظاهرة محل الدراسة بهدف استخلاص النتائج .

هيكلة البحث : تم تقسيم البحث على محورين أساسيين ووفق الآتي :

اولاً : قطب اقتصادي دولي بقيادة الصين

ثانياً : قطب اقتصادي دولي بقيادة الولايات المتحدة الامريكية

اولاً : قطب اقتصادي دولي بقيادة الصين

وفقا لنظرية توازن القوى التي قدمها (أورجانسكي) فإن وصول دولة إلى موقع القيادة في النسق الدولي يوازيه هبوط أو فقدان دولة أخرى لموقعها فيه، ومن ثم فإن من مصلحة أية دولة أن تبقى في حال من التفوق النسبي على غيرها من الدول[1], ووفقاً لذلك فان الواقعيون الكلاسيكيون الجدد يهدفون إلى تحليل الكيفية التي يتم من خلالها تأثير ضغط النسق الدولي على مستوى الوحدة, وفي هذا الاطار تبرز إسهامات كل من (راندال إشولر وتوماس كريستنسن وفريد زكريا وويليم ولفرز وجاك سنايدر وأرون فريدبرج), وكلها دراسات تؤكد على فكرة أن سلوك السياسة الخارجية للدولة هو نتاج لضغوط النسق الدولي, وقد تأثرت بالعوامل الداخلية المتعلقة بمستوى الدولة, فالواقعيون الدفاعيون أمثال (كينيث والتز) يؤكدون على أنه ليس من الحكمة أن تسعى الدول إلى تعظيم حصتها من القوة العالمية, كون أن النسق سوف يعاقب الدولة التي تسعى لاكتساب حجم اكبر من القوة، لا سيما تلك الدول التي تسعى إلى الهيمنة من خلال تشكيل تحالفات مناوئة بغية تحقيق التوازن, وربما ينتهي الأمر بتدميرها على نحو ما حدث مع فرنسا النابليونية (1792–1815) وألمانيا الامبراطورية (1900–1918) وألمانيا النازية (1933–1945), وخلاف ذلك يتخذ الواقعيون الهجوميون أمثال (جون ميرشايمر) موقفاً مخالفاً, إذ يعدون من قبيل

[1] محمد عثمان, العوامل المحددة لمسار العلاقات الروسية– الصينية المستقبلية , مجلة السياسة الدولية , 2022 . متاح على الموقع : https://www.siyassa.org.eg/News/18349.aspx .

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

المنطق الاستراتيجي الجيد سعى الدول إلى زيادة مستوى قوتها، وإن واتتها الظروف أن تسعى إلى الهيمنة[1].

وعلى هذا الاساس فأن سعي الدولة للتغيير عبر التوسع الاقليمي يكون مكلفاً طالما أن التكاليف الحدية للتغيير الاضافي لم تبلغ مستوى المنافع الحدية أو تتجاوزها، مع ملاحظة أنه عندما يتم الوصول إلى نقطة التوازن بين التكاليف والمنافع المترتبة على إحداث التغيير أو التوسع الاقليمي الاضافي, فإن التكاليف الاقتصادية للحفاظ على الوضع القائم تتجه نحو الارتفاع بمعدل أسرع من الموارد اللازمة لإحداث التغيير, أما في حالة ان لم تتوافر الحلول للنسق فذلك سيعود عليها بأرباح صافية فضلاً عن المشاكل الناتجة عن إختلال التوازن بين القوى المهيمنة داخل النسق الدولي وإعادة توزيع القوة, وفي هذه الحالة فإن النسق سوف يتغير وينشأ توازن جديد يعكس توزيع القدرات النسبية الفعلي[2] .

من هنا يصل (جون ميرشايمر) الى نتيجة مفادها ان الصين سوف تتصرف بنفس الطريقة التي تصرفت بها الولايات المتحدة عبر تاريخها الطويل، إذ ستحاول الهيمنة على اقليم آسيا–الباسيفيك, ولأسباب استراتيجية سوف تسعى لتعظيم هوة القوة بينها وبين جيرانها المنافسين لها على غرار (الهند واليابان وروسيا), كما ستحاول بكين ان تدفع بالولايات المتحدة خارج منطقة اسيا–الباسيفيك أكثر من الطريقة التي دفعت بها الولايات المتحدة القوى الاوربية خارج مجال نفوذها في القرن التاسع عشر[3].

من هذا المنطلق توفر النظرية الواقعية إطاراً مثالياً لتفسير العلاقة بين سعي الدولة لتوسيع مصالحها في الخارج ومستوى قوتها النسبية, فهي تفترض أن البقاء في ظل حالة الفوضى التي تميز البيئة الدولية هو الهدف الأساس لكل دولة, لأن تحقيق الأهداف الأخرى يتوقف على ضمان البقاء، ولهذا السبب تدرك الدول أن أفضل وسيلة للبقاء في النظام الفوضوي هو زيادة قوتها إلى أقصى حد ممكن، وعلى هذا الاساس تكون الدولة الاقوى في النظام الدولي هي الدولة الأكثر أمناً وضماناً لبقائها [4].

---

[1] احمد محمد وهبان, النظرية الواقعية وتحليل السياسة الدولية من مورجنثاو الى ميرشامير"دراسة تقويمية", المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسة , العدد 2 , 2016 , ص ص 35–40.

[2] المصدر نفسه , ص 34 .

[3] جلال خشيب , الصعود الصيني عند الواقعيين الجدد لماذا لن يكون صعود الصين صعوداً سلمياً, مجلة المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية , العدد 14 , 2019 , ص 128 .

[4] توفيق حكيمي, مستقبل التوازن الدولي في ظل الصعود الصيني, اطروحة دكتوراه (غير منشورة) , جامعة باتنة , 2015, ص 193 .

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

وبافتراض محورية متغير القوة في صياغة سلوك الصين المستقبلي ومكانتها الدولية، فإن الوقوف على واقع القوة الاقتصادية والتكنولوجية والعسكرية المتنامية للصين ونفوذها السياسي والثقافي المتعاظم، يمثل عنصر القوة الأبرز في المعادلة والذي يمكّنها من أخذ مكانة مستقبلية, وبوجود الصين قوة صاعدة سيترتب عليه انعكاسات جوهرية على النظام الدولي, كما ان هناك مؤشرات تحمل دلالات متعددة عن حجم القدرات التي تتوافر لدى الصين، بالشكل الذي يؤهلها من أن تصبح أقوى تأثيراً في النسق الدولي في السنوات القليلة القادمة، وان الفرص التي تسهم في تعزيز مكانة الصين في بنية النظام الدولي تتمثل في إستمرار معدلات النمو الاقتصادي وتواصل العمل في بناء قوة عسكرية فعالة، واستمرار التعامل الناجح مع آليات السوق والاهتمام الملحوظ بإدخال التكنولوجيا الحديثة والبحث العلمي، والالتزام بسياسة خارجية متوازنة وناجحة [1].

إن مرونة وحركية اقتصاد الدولة المهيمنة هما الأساس الجوهري لقوتها الاقتصادية, والقوة الاقتصادية لا تكمن في امتلاك احتكارات و/أو تكنولوجيات معينة ولا على المد الاكتفاء الذاتي الاقتصادي, وإنما تكمن في قدرة الاقتصاد على تحويل نفسه والاستجابة لتغييرات البيئة الاقتصادية العالمية, ومع التحول الحتمي في التوزيع الدولي للقوة الاقتصادية والعسكرية من المركز إلى أمم صاعدة في المحيط وفي مكان آخر, تنخفض استطاعة الدولة المهيمنة للمحافظة على النظام, ومن ثم تميل الرأسمالية والنظام السوقي إلى تدمير الأساسات السياسية التي يجب أن تعتمد عليها في نهاية الأمر, وبذلك تفقد القوة المهيمنة إرادتها وقدرتها على إدارة النظام, من هنا تجادل نظرية الاستقرار المهيمن بأن وجود قوة مهيمنة أو مسيطرة شرط ضروري- وإن لم يكن شرطاً كافياً- من أجل تطوير اقتصاد السوق العالمي تطويراً كاملاً, ووفقاً لهذه النظرية يذكر (روبرت كيوهان) إنه يجب على المهيمن التحكم بالمواد الأولية وبمصادر رأس المال وبالأسواق وتكنولوجيات معينة والموارد الطبيعية, كما يجب أن تكون له مزايا تنافسية في إنتاج البضائع عبر التحكم برأس المال[2].

وفي هذا السياق تسعى الصين إلى محاولة التغيير في نمطية النظام الدولي، أو على الأقل في شقه الاقتصادي من نظام تهيمن عليه الولايات المتحدة إلى نظام متعدد الأقطاب تكون الصين فيه قطباً فاعلاً,

---

[1] ياسين عامر عبد الجبار, واقع مكانة الصين ومستقبلها في البنية الهيكلية للنظام الدولي: القيود والفرص, رسالة ماجستير(غير منشورة) , جامعة الشرق الأوسط , 2018 , ص ص 76-77 .

[2] روبرت غيل , الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية , ترجمة : مركز الخليج للأبحاث , دبي , مركز الخليج للأبحاث , 2004 , ص ص ١٠٤ – 116 .

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

وهذا ما لا يمكن أن تسلم به واشنطن بسهولة، إذ سيكون من الصعب على بكين إحداث اختراقات لعولمة الاقتصاد وفق رؤيتها الخاصة[1], في الوقت الذي أصبحت فيه هي المدافع الرئيس عن العولمة الاقتصادية، كما اتضح ذلك في خطاب الرئيس الصيني(شي جين بينغ) أمام منتدى (دافوس) الاقتصادي للعام 2017، حين أكد أن العولمة الاقتصادية ليست السبب وراء المشاكل والأزمات التي يعاني منها العالم, وان صح ذلك فإن هذا لا يعني أن نقضي على هذا النظام، ولذلك أكد الرئيس (شي) التزام بلاده بأبراز المبادرات الاقتصادية والتجارية التي طرحتها الصين، والتي تتمثل في الشراكة الاقتصادية الشاملة الإقليمية ومبادرة الحزام والطريق، والتي يمكن النظر إليها باعتبارها بديلاً للمؤسسات المالية العالمية القائمة، وهذا بدوره سيسهم في تعزيز موقع بكين كقوة اقتصادية كبرى تتمتع بنفوذ واسع في أغلب مناطق العالم [2].

من هنا يمكن اعتبار ترويج الصين لربطها طريق الحرير بمثابة احتضان إضافي لدمجها في العولمة، وبدلاً من تحدي النظام الحالي فإن مبادرة الحزام والطريق هي بالمحصلة النهائية إعادة إنتاج لهياكل الاقتصاد السياسي العالمي، على الرغم من أنها تسمح لرأس المال الصيني باداء دور مهيمن أكثر مما كان عليه فيما سبق, وقد يكون من الأدق وصف المبادرة أنها تكريس الهياكل الحالية للاقتصاد السياسي العالمي وعلاقات القوة [3], فهناك تحول كبير في التحليل الأيديولوجي للنظام العالمي بسبب الصعود الصيني على المستوى الاقتصادي, تمثل في خلخلة ما ذهب إليه المفكر الأمريكي (فرانسيس فوكوياما) في أطروحته عن نهاية التاريخ، والتي تفضي بانتصار الرأسمالية والديمقراطية الليبيرالية كمنتهى الخيارات الاقتصادية والسياسية التي يمكن تبنيها واتباعها في مختلف دول العالم، والحال أن الصين حققت تطوراً اقتصادياً منقطع النظير معتمدة على نظام اقتصادي– سياسي يقوم على مبادئها الوطنية وينطلق من نموذجها الخاص[4], إلى جانب ذلك سلوك الصين في العقود الماضية بما فيها استخدام التأثير الاقتصادي

---

(1) عزة شحرور, مبادرة الحزام والطريق رؤية نقدية, مركز الجزيرة للدراسات , تقارير , بكين , 2017 , ص 6. متاح على الموقع : https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2017/05/170511122804784.html .

(2) صفاء صابر خليفة, الصين نحو تنافسية قطبية متعددة في القرن الحادي والعشرين: مبادرة الحزام والطريق أنموذجاً, مجلة كلية السياسة والاقتصاد , العدد 13 ، 2022، ص67 .

(3)TIM SUMMERS , Rocking the boat? China's "belt and road" and global order , China's Presence in the Middle East : The Implications of the One Belt, One Road Initiative , Sheikh Nasser al-Mohammad al Sabah Programme , at Durham University, Library of Congress , Routledge, 2018 , p32.

(4) عبد الله عشاش, مبادرة الحزام والطريق الصينية: مشروع القرن الاقتصادي في العالم , برلين, المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية , 2019 , ص 202 .

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

القسري على البلدان الأخرى [1], وعلى اثر ذلك تسعى بكين إلى إعادة بناء النظام الإقليمي بوصفها كزعيم للنظام الآسيوي وكمركز أفكار وقواعد جديدة للحوكمة, ومن ثم السعي بالتوازي في بناء نظام عالمي جديد تديره عبر تبني افكار جديدة مثل (الحلم الصيني وحلم آسيا) والسياسات الجديدة مثل (الدبلوماسية الشاملة والأمن) بما يسميه (شي جين بينغ) بـ (مجتمع المصير المشتر), وبذلك فالمبادرة تعبر عن استراتيجية الصين الكبرى, وعليه سيتم تشكيل قلب آسيوي للاقتصاد العالمي مع وجود بكين في الوسط والدول الغربية على الهامش ما لم تشارك في المبادرة[2], وهذا ما اكده (شي) في السابع عشر من شباط للعام 2017 بعد تراسه ندوة حول الأمن القومي في بكين حدد خلالها ثلاث عمليات من المنظور الصيني تحدد الجغرافيا السياسية للدولة, **الأولى:** تعدد الأقطاب في العالم, حيث اشار بعدم انفراد الولايات المتحدة للهيمنة على العالم، **والثانية:**عولمة الاقتصاد حيث الانفتاح الاقتصادي على العالم، **والثالثة:** دمقرطة العلاقات الدولية, واشار الى أن هذه العمليات تمثل على حد سواء تحديات وفرص للصين، وإن ردة فعل الصين تجاهها سيكون ثابتاً مهما حدث، كما يجب المحافظة على ثباتنا الاستراتيجي وثقتنا الاستراتيجية وصبرنا الاستراتيجي[3].

وفي هذا السياق تسعى الصين وفق العديد من الآراء الى توظيف المبادرة لتأكيد صعودها كقوة دولية منافسة للولايات المتحدة, لكن هناك من يضعها في إطار الاستراتيجية الرامية إلى تطويق المحاولات الأمريكية الرامية بدورها إلى تطويق الصين، والرد على الاستراتيجية الأمريكية القائمة على التوجه شرقاً, ويمكن الإشارة هنا إلى تصريحات وزير الخارجية الصيني (وانج يي) الذي أكد أن مبادرة الحزام والطريق هي نتاج التعاون الشامل وليست أداة من أدوات الجغرافيا السياسية، ولا يجب النظر إليها من خلال عقلية الحرب الباردة, وعلى الرغم من التصريحات الصينية التي استهدفت مخاوف القوى الدولية الأخرى، الا ان البعض منها تنظر بتشكيك كبير تجاه المبادرة، لا سيما الولايات المتحدة والهند واليابان وأستراليا التي

---

[1]Nicola Casarini and Lorenzo Mariani , Between “America First” and the “Chinese Dream”: What the EU and Japan Can Do Together , international symposium , convened by the Istituto Affari Internazionali in Rome on 13–14 December 2018 , p p 11–15.

[2] صفا خليفة محمدين, مصدر سبق ذكره , ص ص 163 – 191 .

[3] سيد محمود على غنيم, استراتيجية الأمن القومي للصين الشعبية, مجلة البحوث المالية والتجارية , العدد 4 , 2020 , ص 343 .

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

أعلنت أكثر من مرة أنها تجري محادثات بشأن برنامج مشترك للبنية التحتية الإقليمية كبديل لمبادرة الحزام والطريق الصينية [1].

بذلك يمكن القول إن اتجاه الآراء حول الوزن الاستراتيجي لمشروع الحزام والطريق في النظام الدولي انقسمت إلى فريقين, إذ يرى البعض إن المشروع سياسي في الأساس يستهدف تعزيز الوجود الصيني على رأس النظام الدولي وزيادة نفوذها، من منطلق أن الصين تتبنى ما يمكن تسميته خطاب (الاستعمار الجديد) في ما يتعلق بالاتجاهات المحتملة للمبادرة، عبر زيادة أعباء الديون لإبقاء الدول أسيرة لرغباتها ومطالبها وتحديداً الدول النامية بوصفها سوقاً لاستيراد البضائع الصينية , مقابل ذلك هناك آراء أخرى ترى المشروع اقتصادياً بحت يسعى في تعزيز التنمية المشتركة والتكامل الإقليمي لتشكيل نظام دولي أكثر شمولاً، لا سيما الدول النامية والاقتصادات الناشئة مع دمج النظام الاقتصادي الجديد في النظام الدولي عبر تطبيق سياسة الانفتاح الشامل، وتعزيز تبادل المنفعة مع دول العالم, ويرى هذا الفريق أن هدف المشروع ليس توسيع مجال نفوذ الصين، بل يتمثل في تنفيذ مشروعات تعزيز الروابط التجارية والاقتصادية والاجتماعية[2].

لكن مبادرة الحزام والطريق تعمل على تعزيز الهيمنة الاقتصادية والسياسية معاً في آسيا وإفريقيا على وجه الخصوص, ومن ثم توسيع نطاق نفوذها العسكري، وهو ما أثار الكثير من الشكوك العالمية حول الأجندة الجيوسياسية الخفية للصين، إذ يجادل بعض السياسيين في الصين بأن هدف المبادرة هو التخلص من هيمنة الولايات المتحدة، ومن ثم إضفاء رؤيتها في بناء نظام عالمي جديد بقيادة صينية, لكن الاستراتيجيون الأمريكيون ينظرون إلى المبادرة بمثابة وسيلة لشن هجوم جيو– اقتصادي، وتوسيع نفوذ الصين الأمني والسياسي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وتهديد النظام الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة[3], وهناك من يرى انه من السابق لاوانه التنبؤ بمستقبل تصبح الصين فيه القوة العالمية المهيمنة او حتى تحتل مركز توازن القوى الجديد جنباً الى جنب مع الولايات المتحدة, كونهم يشكون من ان تكون الاسس الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في بكين متينة على الرغم من التقدم الاقتصادي فيها, ويحذر

---

[1] علي صلاح وشادي عبدالوهاب منصور , مشروع الحزام والطريق : كيف تربط الصين اقتصادها بالعالم الخارجي, ترجمة : محمود يوسف سليمان , ملحق (تقرير المستقبل), مجلة اتجاهات الاحداث , العدد 26 , 2018 , ص 11 .

[2] محمد مطاوع, طريق الحرير الجديد في الاستراتيجية الصينية الأهداف الكبرى والوزن الاستراتيجي والتحديات, مجلة سياسات عربية للعلوم السياسية والعلاقات الدلوية , العدد 46, ص 30.

[3] صفاء صابر خليفة, مصدر سبق ذكره ، ص69 .

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

الخبراء من ان إنعدام حرية التعبير وتمركز السلطة الاستبدادية والمستويات العالية من الفساد في كل جوانب النظام السياسي والاقتصادي فيها يثير تساؤلات كثيرة [1], وهذا ما اكد عليه (يان كسيوتونغ) عميد معهد العلاقات الدولية المعاصرة بجامعة تسينغوا، بقوله:" اذا أرادت الصين ان تزيح الولايات المتحدة كقائد عالمي فعليها ان تقدم للعالم نموذج لدور اجتماعي أفضل" [2].

تطرح الصين اليوم في استقبالها للمرحلة الجديدة ما تطلق عليه بـ (دبلوماسية الدول الكبرى ذات الخصائص الصينية) التي تصب جل اهتمامها في تحقيق النهضة العظيمة للأمة الصينية، وتكمن خصائص هذه الدبلوماسية في الطريق الذي تسلكه سعياً منها إلى التنمية وتحقيق طموحاتها وصولاً إلى تحقيق الحلم الصيني (صعود الصين), إلا إن المشككين بالصين نظروا الى الحملة الدعائية(أنها حيلة تكتيكية تقوم بها بكين لتهدئة المنطقة واشعارها بأن صعودها سلمي إلى أن تبني قوتها الشاملة وصولاً إلى اليوم الذي تتمكن فيه من السيطرة على المنطقة بأكملها)، وهذه الاستراتيجية تجلت في كلمة الرئيس الصيني الاسبق (دينغ شياو بينغ) عندما نصح أحدهم قائلاً: "أعط الآخر وقتاً بينما تبني أنت قوتك" [3], وتعزز دور الصين بفعل مبادرة الحزام والطريق ومشاريعها على مستوى بنية النظام الدولي وجعلت منها فاعلاً نشيطاً فيه[4], وهي حازمة في دعم مصالحها الجوهرية التي تشمل سيادة الدولة والأمن القومي وإعادة الوحدة الوطنية وحماية النظام السياسي والاستقرار الاجتماعي الشامل والضمانات الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة, وعليه بدأت الصين تنتهج سياسة أكثر حزماً لا سيما في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ[5], وقد تجلى ذلك في انتهاجها استراتيجية انصبت على نزع الشرعية عن مركز النظام الدولي والعمل على إضعاف الولايات المتحدة، وتمثلت هذه المرحلة في خمس مراحل هي: (نظام مستقر ونزع الشرعية عن القوة المهيمنة وبناء القوة العسكرية وتشكيل الأحلاف وحل الأزمة العالمية في

---

[1] آل غور, المستقبل ستة محركات للتغيير العاملي (الجزء الاول) , ترجمة : عدنان جرجس , الكويت , عالم المعرفة: المجلس الوطني للثقافة والفنون والادآب , 2015, ص 149 .

[2] نقلاً عن: توفيق حكيمي , مستقبل التوازن الدولي في ظل الصعود الصيني, اطروحة دكتوراه (غير منشورة) , جامعة باتنة, 2015 , ص 212

[3] نقلاً عن : عمار كريم حميد , ديناميكيات القوى الصاعدة والمهيمنة في جنوب شرق آسيا دراسة تحليلية وفق نظرية توازن المصالح , بيروت, مركز الرافدين للحوار , 2021 , ص ص 122- 144 .

[4] أميرة أحمد حرزلي ، مبادرة الحزام والطريق الصينية: الخلفية – الأهداف – المكاسب , برلين, المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية , 2019 , ص90 .

[5] ياسين عامر عبد الجبار, مصدر سبق ذكره , ص 88.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

الغالب من خلال حرب الهيمنة وتجديد النظام الدولي) [1]. فالصين عملت بقوة لتصبح دولة متقدمة بحلول العام 2035، وقوة عظمى على مستوى الولايات المتحدة للعام 2050, وهذا الاندفاع فرض على واشنطن ضرورة مراجعة سياساتها تجاه بكين، وبالفعل بدأت واشنطن بالتحول تجاه التنافس الاستراتيجي رغبة منها في إقناع الصين بعدم السعي نحو تهديد النظام الدولي ومكانتها فيه، أو إنهاكها عبر فرض قيود عليها وجعلها قوة تحويلية أو تعديلية في النظام الدولي[2].

وربما يتمثل هذا الانهاك او التقييد بالعامل الاقتصادي, إذ يعد الاقتصاد أساس تقدم الصين, فقد شهد الاقتصاد الصيني تغيرات عدة، حيث اضاف الابتكار العلمي والتكنولوجي عوامل إيجابية كثيرة لتنميته[3], ففي العام 2017 أصبح الناتج المحلي الصيني 11,8 تريليون مقابل 19,4 تريليون, وهناك توقعات تشير الى ان يصل في العام 2030 الى حوالي 38 تريليون[4], وفي العام 2020 تقدمت الصين على الولايات المتحدة بحجم التجارة مع الاتحاد الأوروبي، فقد بلغت 586 مليار يورو وهو أكثر بنحو 31 مليار يورو من حجم التجارة الأوروبية مع الولايات المتحدة [5], ففي الوقت الذي لا تزال فيه الصين تستمر في النمو بمعدلات سريعة, يستمر الاوربيون واليابانيون والامريكيون في حالة ركود وانخفاض متزايد ومستمر في معدلات نموهم, وتبقى مسالة التفوق الصيني على الجميع مجرد مسالة وقت لا اكثر, ففي هذا الصدد حصل أحد المحللين الاقتصاديين على جائزة (بنك جولدمان ساكس الاستثمار) في بحث تحليلي عبارة عن استقراء لمعدلات النمو في الدول الكبرى, وقد نشرت نتائج توقعاته في دراسة بعنوان: (الحلم مع بريكس: الطريق لعام 2050), وكانت نتيجة ما توصل اليه ان الصين سوف تتحرك خلال العقود القادمة في جميع الدول الصناعية الكبرى, وهي بذلك سوف تتجاوز الولايات المتحدة بحلول العام 2039, وبناء على تقرير من أكبر المؤسسات الاقتصادية العالمية (جولدمان ساكس) فان الصين والهند سوف يسيطران على الاقتصاد العالمي في العقود القادمة حيث تتوقع الدراسة ان بحلول العام 2050 ستصبح شعوبها من

---

[1] وداد المساوي , مسارات وقضايا الصراع الأمريكية الصينية , مجلة المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية , العدد 27 , 2021 , ص 2 .

[2] محمد بن صقر السلمي, التنافس الأمريكي– الصيني وانعكاساته على منطقة الشرق الأوسط , المعهد الدولي للدراسات الايرانية , الرياض, مكتبة الملك فهد الوطنية , 2021 , ص 30 .

[3] ياسين عامر عبد الجبار, مصدر سبق ذكره , ص61 .

[4] فاتن ميرار , أثر الإستراتيجية الإقتصادية الصينية على التنمية في إفريقيا, رسالة ماجستير (غير منشورة) , جامعة العربي بن مهيدي , 2020 , ص ص 10–12 .

[5] نهلة محمد أحمد جبر , طريق الحرير... استراتيجية القوة الناعمة , مجلة شؤون عربية , العدد 171 , 2017 , ص 168.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

أكثر الشعوب رفاهية في العالم, وستحتل الصين المركز الأول في الاقتصاد العالمي ويكون المركز الثالث من نصيب الهند وبينهما الولايات المتحدة [1].

وفي هذا السياق اكد(آرثر كروبر) الباحث الاقتصادي الصيني والعضو المنتدب للصين توقع قائلاً:" سوف تظل الصين مواكبة للاسواق العالمية الى ان ترتفع حتى تصبح أكبر قوة صناعية في العالم في الخمسين سنة المقبلة, وبذلك ستكون الصين أكبر قوة انتاجية في العالم"[2], وفي هذا الصدد كتب (شفيلر), عملت الصين على توسيع اقتصادها وتعزيز مكانتها كلاعب سياسي عالمي ضمن النظام الدولي الحالي، وتفادت في الوقت نفسه التصرفات التي تتحدى بشكل مباشر هيمنة الولايات المتحدة، مستخدمة في ذلك المؤسسات المالية لمنازعتها الهيمنة[3], ويبدوا ان هذه المؤسسات (البنك الاسيوي للاستثمار في البنية التحتية) وصندوق طريق الحرير الجديد ومبادرة بنك التنمية الجديد بين دول (البريكس) للمساعدة في تمويل المبادرة ستعمل تحت تاثير النفوذ الصيني, ومن ثم سيمهد ذلك للعالم مستقبلاً بان يكون النظام المالي متجاذب بين عالمين اقتصاديين, هما النظام الراسمالي الغربي الذي تمثله المؤسسات المالية الدولية (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي) والذي هو تحت السيطرة الامريكية, مقابل تنظيم مالي اقتصادي يخلط بين النظام الاقتصادي الراسمالي والاشتراكي, يخضع في معاييره الى قرارات سياسية وسيادية ممثلاً بالنظام الاقتصادي الصيني[4], من هنا فان الصين تواصل وبطريقة ممنهجة فرض هيمنتها على العالم الدولي معتمدة بذلك على الوسائل الاقتصادية, وبعد ان عرف العالم الامبريالية البريطانية وهيمنتها ثم الهيمنة الامريكية, فان دول العالم يمكنها ان ترضى بالانتقال الى هيمنة أخرى جديدة, لكن هل سيكون مقدراً لها ان ترضى بالهيمنة الصينية[5].

هناك توازن قوة ما قادم في الافق, فصعود الصين واقع وحقيقة تتأكد مع الوقت، وهذا سيعطيها سلطة في تشكيل بعض قواعد النظام الدولي أو على الأقل رفض البعض منه, ولا شك في ظهور قطب

---

[1] فولفجانج هيرن , التحدي الصيني: اثر الصعود الصيني في حياتنا , ترجمة : محمد رمضان حسين , الرياض, كتاب العربية , 2011 , ص ص 36 , 106 .

[2] نقلاً عن : المصدر نفسه , ص 108 .

[3] توفيق حكيمي , مصدر سبق ذكره , ص 212 .

[4] سلام جبار شهاب, الاثار المحتملة لمبادرة الحزام والطريق على العراق , المجلة السياسية والدولية , العدد 58 , 2019 , ص 139 .

[5] انطوان برونيه وجون بول جيشار , التوجه الصيني نحو الهيمنة العالمية الامبريالية الاقتصادية , ترجمة : عادل عبد العزيز احمد , القاهرة , المركز القومي للترجمة , 2016 , ص ص 46, 250 .

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

جديد كالصين وروسيا بدرجة أقل يمنح البلدان الأخرى خيارات أكبر مما كانت عليه في حقبة نظام القطب الواحد[1], بذلك يعتقد (ادم روبرتس) ان النظام العالمي اللاقطبي يعني التنوع في منظومة العلاقات الدولية التي هي قيد التشكل، هذا النظام يختلف عن الثنائي القطبية الذي ساد فترة الحرب الباردة، كما انه ليس نظام القوة الواحدة، عالم بدون أقطاب تقوده دول أو اتحادات مختلفة هو التوجه المستقبلي للنظام الدولي, وهذا ما ذهب اليه (الكسندر كونوفالوف) رئيس المعهد الاستراتيجي الروسي من ان عالم اليوم لا يأخذ شكلاً متعدد الأقطاب وفي الوقت نفسه ليس هو بالنظام اللاقطبي، ويعتقد أن هناك حقائق مقنعة باتجاه تشكيل ثنائية قطبية جديدة، ويورد (Sunohara Tsuyoshi) إعتقاد بعض الباحثين اليابانيين أن النظام الدولي للقرن الحادي والعشرين لا تهيمن عليه الأحادية القطبية ولا التعددية القطبية، وإنما هو نظام متمركز على جمع الولايات المتحدة للعديد من الأقطاب ذات الحجم المتوسط أو الصغير, ومجموعة أخرى متنوعة من القوى القطبية [2].

بذلك ذهب (جون ميرشايمر) حول مستقبل التوازن في النظام الدولي في ظل مؤشرات القوة الصينية المتنامية، ويحاجج بأن الصين ستسعى للسيطرة على آسيا بنفس الطريقة التي سيطرت فيها الولايات المتحدة على نصف الكرة الغربي، وأن الصين سوف تكافح من أجل توسيع فارق القوة بينها وبين جيرانها (روسيا واليابان والهند) بالشكل الذي يكفل عدم وجود قوة كبرى في أسيا بإمكانها ان تهدد طموحها, ويرجح (ميرشايمر) إقدام الصين على تحديد سلوكها تجاه جيرانها كما فعلت الولايات المتحدة تجاه جيرانها في الأمريكتين، وسوف تسعى إلى إخراج الولايات المتحدة خارج آسيا وتثبيتها الهيمنة الإقليمية[3].

وهذا ما بدى واضحاً في دور الولايات المتحدة من خلال اتخاذ الرئيس (دونالد ترامب) وإدارته خطوات قوضت من التزاماتها, فشمل ذلك الانسحاب من العديد من الاتفاقات والمنظمات المتعددة الأطراف، مثل الشراكة عبر المحيط الهادئ واتفاقية باريس والاتفاق النووي الإيراني ومعاهدة القوات النووية متوسطة المدى ومعاهدة الأجواء المفتوحة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة, كما سخر الرئيس(ترامب) من حلف شمال الأطلسي, ومن جانب اخر أعلنت إدارته أنها ستمنع التمويل من منظمة الصحة العالمية، كما أحبطت إدارة (ترامب) العديد من الحلفاء عبر

---

[1] محمد بن صقر السلمي , مصدر سبق ذكره , ص29 .

[2] توفيق حكيمي , مصدر سبق ذكره , ص 147 .

[3] مجموعة مؤلفين, الثقل الاسيوي في السياسة الدولية (محددات القوة الاسيوية), برلين, المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية , 2018 , ص 152 .

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

فرض تعريفات جمركية عليهم وعقوبات باسم الأمن القومي، وهذا الاتجاه دفع بالبعض إلى تسريع الجهود لإيجاد بدائل للنظام المالي العالمي الذي يهيمن عليه الدولار, في حين يتسائل شركاء الولايات المتحدة عما إذا كان ينبغي الوثوق بها لتدعيم نظام عالمي ان كانت هي غير قادرة على إدارة شؤونها بشكل أكثر فعالية[1] .

ثانياً : قطب اقتصادي دولي بقيادة الولايات المتحدة

يحفل النظام العالمي الراهن بالعديد من المتغيرات والتوجهات الدولية الكبرى البالغة التعقيد والتأثير على الاستقرار والأمن الدوليين من جهة, وعلى سيادة الدول واستقلالها ووحدتها من جهة أخرى, والتي ستشكل بدورها ماهية العلاقات الدولية خلال المرحلة القائمة وشكل ومضمون النظام العالمي المقبل, ويتجه النظام الدولي باتجاه نظام تعددي او نحو حكم الكثرة من التحالفات وعلاقات الخصومة المتشكلة حول مئات القضايا والمشكلات على مختلف الأصعدة, ففي ظل نظام حكم الكثرة ستتبارى الدول القومية والجماعات دون القومية والمصالح والروابط الخاصة العابرة للحدود القومية والمؤسسات متعددة القوميات في ما بينها على الموارد والتأييد والولاء في قواعدها[2], والبارز في النظام الدولي هو تفكيك عناصر القوة وانتشارها بين العديد من الفواعل الدولية, نظراً لأن عملية التحول في هيكل النظام الدولي والمرتبطة بشكل أساس بتوزيع القوة بين الفاعلين ذاهب باتجاه فك الارتباط وانتشار عناصر القوة, كما ان الدور الحاسم للقوة الاقتصادية والتكنولوجية أصبح هو المعيار الامثل للقياس, وعليه لا توجد دولة واحدة تتمتع بالتفوق في جميع عناصر القوة , فعالم اليوم بعيداً من أن يكون قطباً احادياً على الرغم من كون الولايات المتحدة هي القوة المسيطرة فيه, إذ يرى أصحاب هذا الاتجاه أن مراجعة توزيع عناصر القوة بين الوحدات الرئيسة في النظام الدولي يكشف عن تراجع دور الولايات المتحدة لا سيما على المستوى الاقتصادي[3] .

حيث يلاحظ على صعيد رغبات الهيمنة والنفوذ ومساعي السلطة والقوة التي تميزت بها الإمبراطوريات والقوى الدولية عبر التاريخ, بروز دول صغيرة الحجم والإمكانيات سواء من حيث المساحة

---

[1] ALI WYNE , Four Principles to Guide U.S. Policy Toward China , Carnegie Endowment for International Peace , Washington, Getty , OCTOBER 30, 2020. Available on mobile : https://carnegieendowment.org/2020/10/30/four-principles-to-guide-u.s.-policy-toward-china-pub-83074.

[2] محمد بن سعيد الفطيسي, مبدأ التبادلية في العلاقات الدولية وتأثيره على مستقبل السياسيات الأمنية والشؤون العسكرية, مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية , العدد 18 , 2018 , ص 17 .

[3] أحمد السيد خير الله, أثر تطور مفهوم وعناصر القوة على تحولات النظام الدولي , مجلة البحوث المالية والتجارية , العدد3 , 2019 , ص 167 .

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

او عدد السكان او القوة السياسية والاقتصادية, إذ باتت تتحرك بشكل أحادي في مساحات بعيدة عن نطاق نفوذها السيادي وإقليمها الجغرافي, مدفوعة بطموحات الهيمنة والسعي للنفوذ وامتلاك القوة[1].

وفي هذا السياق يرفض (آدم روبرتس) وصف هيكل النظام الدولي أنه هيكل القطب الواحد، ويرى أن التغيرات التي شهدها العالم في ظل زيادة ظاهرة الإعتماد المتبادل تشير إلى أن احتمالات استخدام القدرات العسكرية لتوجيه التفاعلات الدولية أصبح احتمالاً محدوداً، ومن هنا يشير أنصار تعدد مراكز القوى في هيكل النظام الدولي إلى أن مراجعة توزيع عناصر القوة بين الوحدات الرئيسة فيه والمتمثلة في الولايات المتحدة والصين وروسيا واليابان والإتحاد الأوربي, يوحي بأنه لا يوجد دولة واحدة تتمتع بتفوق جميع عناصر القوة لديها، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى غياب القوى العظمى في هذا النظام، وبذلك يذهب (باري بوازن) الى أن اصطلاح القوى العظمى أصبح اصطلاحاً غير ملائم في ظل نظام تعدد مراكز القوى, إذ ان طبيعة هيكل النظام الدولي هي أقرب بكثير إلى هيكل تعدد القوى الدولية منه إلى هيمنة القطب الواحد[2], وعليه يمكن القول ان فهم مستقبل التحولات الحاصلة في طبيعة القوة في السياسة الدولية والتحولات الخاصة بالقضايا المتعلقة بالمتغيرات المعاصرة في هياكل البناء السياسي لبنية النظام العالمي في القرن الحادي والعشرين, وتحديداً ما يتعلق منها بطبيعة الصراع والتحالفات والتكتلات, لا يمكن ان يتحقق الا من خلال ما يطلق عليه بمصطلح توان القوى[3].

إن قراءة المجريات التاريخية للقوى الاقتصادية والسياسية العالمية، تشير إلى أن البنية الدولية شهدت تحولين رئيسين للقوى العالمية خلال القرون الأربعة الماضية, **الأول** تمثل بصعود القارة الأوربية في القرن السابع عشر، **والثاني** تمثل بظهور الولايات المتحدة الأمريكية في نهاية القرن التاسع عشر، وفي بداية القرن الحادي والعشرين يشهد العالم صعوداً لقوة اقتصادية جديدة تتمثل في الصين, لذلك يجب على الدولة الصاعدة أن تمتلك من مقومات القوة التي تفوق تلك التي تمتلكها الدولة المهيمنة، أو على الأقل التي تعادلها[4].

---

[1] محمد بن سيعد الفطيسي , مبدأ التبادلية في العلاقات الدولية وتأثيره على مستقبل السياسيات الأمنية والشؤون العسكرية, مصدر سبق ذكره , ص17 .

[2] مجموعة مؤلفين, مصدر سبق ذكره , ص 136.

[3] محمد بن سعيد الفطيسي , السياسة الدولية وتحولات القوة في القرن الحادي والعشرين , جريدة الوطن , مسقط , 2016 . متاح على الموقع : https://alwatan.com/details/134080 .

[4] مجموعة مؤلفين, مصدر سبق ذكره , ص 149 .

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

ورغم أن الولايات المتحدة ما تزال القوة الأكبر عالمياً من حيث القوة الشاملة، غير أن هناك قوى أخرى مثل الصين برزت بشكل سريع كفاعل مؤثر، وهذا لا يعني تراجع في قوة الولايات المتحدة بمعناها المطلق، ولكن الصعود السريع لبقية القوى يخلق علاقات تنافسية معها بدرجة أكبر مما كانت عليه في السابق, وعلى الرغم من أن نظرية تحول القوة تتشابه مع طرح المدرسة الواقعية بسبب تركيز كل منهما على علاقات القوة، فإن النظريتين تختلفان في توصيف النظام الدولي، حيث تركز النظرية الواقعية على عنصر الفوضوية فيه, أما نظرية تحول القوة فتنظر إلى النظام الدولي على أنه تسلسل هيراركي للدول يتضمن درجات مختلفة من التعاون والمنافسة، ولذلك يؤدي اختلاف معدلات نمو القوة إلى التغيير في القوة النسبية بين الدول, مما يؤدي إلى علاقات دولية جديدة وتكوين كيانات سياسية واقتصادية جديدة [1] .

وفي هذا السياق يتساءل (جون إكنبيري) في ما إذا كانت الصين تحاول إحداث تغيير جوهري في النظام العالمي وإعادة تشكيله أم أنها تسعى للانخراط فيه وتصبح جزءاً منه، ويرى أنه حتى وإن حاولت الصين قلب موازين القوة إلا أن طبيعة النظام الدولي الحالي يختلف في ظروفه وفواعله عن ما واجهته القوى الصاعدة السابقة في تاريخ العلاقات الدولية، لأنها ليست في مواجهة الولايات المتحدة وحدها, بل هي في مواجهة منظومة غربية متكاملة مندمجة تمتلك مؤسسات متماسكة يصعب اختراقها وإزالتها, وفي هذا الإطار يؤكد (زنغ بيجيان) إن الصين إتخذت الخيار السلمي في تفاعلها مع النظام الدولي، لذلك فالإحتمال الراجح هو انخراطها في صعود سلمي في هرمية النظام الدولي والاندماج فيه باستخدام طرق بديلة[2], وعلى هذا الاساس تسعى بكين إلى ترسيخ نفسها كجزء من القيادة العالمية عبر مشروعها الحزام والطريق من خلال الاندماج في النظام القائم[3], وتدرك الولايات المتحدة ان هذا المشروع في جوهره هو مشروع جيواستراتيجي يهدف إلى التغلغل في قارات (آسيا وأفريقيا وأوروبا ومنطقة الشرق الأوسط), وهي تسعى لإفشاله عبر ممارسة الضغوط على حلفائها، كونه يعمل على تقوية النفوذ الصيني في جميع أنحاء العالم، والولايات المتحدة تدرك جيداً الأبعاد الاستراتيجية والسياسية والعسكرية لهذا المشروع [4].

---

[1] المصدر نفسه .

[2] فازية ويكن, مبادرة الحزام والطريق الصينية: مشروع القرن الاقتصادي في العالم : (مبادرة الحزام والطريق: بين إعادة تموقع الصين ومواجهة التحديات) , برلين, المركز الديمقراطي العربي، 2019 , ص129 .

[3] المصدر نفسه , ص 176 .

[4] ميران حسين حسن, مبادرة الحزام والطريق الصينية: مشروع القرن الاقتصادي في العالم , برلين, المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية , 2019 , ص 233 .

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

لذلك يرى خبراء أن مبادرة الحزام والطريق هو مشروع أقدمت عليه الصين من أجل مواجهة استراتيجية إعادة التوازن التي أعلنتها الولايات المتحدة في آسيا والمحيط الهادئ منذ العام 2011، فالولايات المتحدة تنظر للمؤسسات المالية التي استحدثتها الصين لدعم مبادرتها على أنها مؤسسات منافسة لنظام (بروتن وودس) في أعقاب الحرب العالمية الثانية، لذلك تحاول واشنطن ثني الدول الحليفة لها والمشاركة في المبادرة للتعامل مع هذه المؤسسات والتشكيك في نجاعتها ومردوديتها الاقتصادية[1], وهذا ما أكدته دراسة بحثية أعدتها مجموعة (سي فور إيه دي إس) في الولايات المتحدة, من أن برنامج البنى التحتية الصيني الذي أعلنت عنه والذي يستهدف النهوض بالتجارة والنمو الاقتصادي على مستوى العالم قد خصص لتوسيع نطاق النفوذ السياسي والوجود العسكري الصيني, وبحسب الدارسة تعمل بكين على تقوية روابطها بمنطقة جنوب شرق آسيا وأوروبا وأفريقيا عبر شبكات من الطرق والموانئ والسكك الحديد ومحطات الكهرباء ومشروعات البنى التحتية الأخرى, وعليه قامت مجموعة (سي فور إيه دي إس) بفحص وثائق سياسية صينية رسمية وتقارير غير رسمية لمحللين صينيين لفهم نوايا بكين في هذا الصدد, كما فحصت المجموعة 50 مشروعاً من مشروعات الموانئ التي تمولها الصين، وخلصت إلى أنها لا تستند إلى مبدأ التنمية الاقتصادية القائمة على الكسب المشترك بالنسبة للدول المضيفة منفردة كما تدعي الصين, بل إلى تعزيز نفوذها الاقتصادي والعسكري والجيوسياسي في المقام الأول[2].

وعلى اثر ذلك سعت الولايات المتحدة إلى بناء استراتيجيات من أجل التصدي للصعود الصيني بما يحفظ مكانتها وتفوقها الدولي, وتجلى ذلك في إدارة الرئيس (باراك أوباما) التي انعطفت نحو آسيا لاحتواء الصين[3], إذ ترى في المشروع تهديداً لتفوقها الاستراتيجي، كما ترى في صعودها خطراً كبيراً على امنها القومي، وهي تدرك جيداً أن نوايا بكين من أجل التنافس على الهيمنة[4], وهذا ما اكده الاستراتيجيون الصينيون باستخدام مبادرة الحزام والطريق كأداة استراتيجية لمواجهة الولايات المتحدة في آسيا[5].

---

[1] فازية ويكن, مصدر سبق ذكره , ص 148 .

[2] ياسين عامر عبد الجبار, مصدر سبق ذكره , ص 62.

[3] وداد المساوي , مصدر سبق ذكره , ص 6 .

[4] زرقين احمد, مبادرة الحزام والطريق الصينية : قراءة استراتيجية , مجلة قضايا اسيوية , العدد 3 , 2022 , ص 83 .

[5]Peter Cai , UNDERSTANDING CHINA'S BELT AND ROAD INITIATIVE , analysing recent international trends , The Lowy Institute for International Policy , Australia , 2017 , p5 Available on the website: https://www.scirp.org/%28S%28lz5mqp453edsnp55rrgjct55.%29%29/journal/paperinformation.aspx?paperid=73442 .

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

وفي هذا الصدد تحولت الولايات المتحدة ناحية الشرق في تركيزها الاستراتيجي، وتساعدها اليابان في ذلك بصفتها حليفاً مقرباً لها على إعادة التوازن في آسيا, أما روسيا فتروج لفكرة التكامل الأوروبي الآسيوي، في حين تعزز الهند من سياسات التوجه شرقاً، في ما تواصل أستراليا السعي نحو مستوى أعمق من التكامل في منطقة آسيا والمحيط الهادئ[1], وهذا ما اشار اليه الرئيس الامريكي (جو بايدن) حين قال ان هدف الولايات المتحدة هو التعامل مع البيئة الاستراتيجية لمنطقة المحيط الهادي والهندي, مؤكداً ان مستقبل العالم أجمع يعتمد على منطقة المحيط الهندي والهادئ مستقرة, كما عززت الولايات المتحدة وجودها العسكري في المنطقة واستثمرت فيها بكثافة مع دول مثل اليابان وكوريا الجنوبية, الى جانب ذلك هناك من يفترض ان مواجهة الولايات المتحدة لدولة بحجم الصين تتطلب مشاركة في الاعباء من قبل القوى الاقليمية الاكثر تضرراً مثل: (الهند واستراليا واليابان وكوريا الجنوبية وفيتنام), وغيرها من بلدان اسيا التي تنظر الى الصعود الصيني مصدراً يهدد مصالحها, وهذا ما أكد عليه الرئيس (باراك اوباما) في خطاب له أمام البرلمان الاسترالي مشدداً فيه على أن بلاده ستعطي أهتمام وتركيزاً أكبر في التعامل مع اسيا امنياً وسياسياً واقتصادياً, ليس من أجل محاصرة الصين, بل من أجل تدعيم القيادة الامريكية عالمياً باعتبار ان اسيا باتت تشكل مرتكز التقدم الاقتصادي والتكنولوجي العالمي, وهو ما يدخل في صميم أعباء القيادة الامريكية عالمياً[2].

إذ تعمل الولايات المتحدة على مواجهة تنفيذ هذا المشروع من خلال تعزيز المشاركة الاقتصادية في آسيا وإدخال تغييرات في المؤسسات المالية الدولية لحماية دورها في الإدارة الاقتصادية العالمية، وتأجيج المعارضة المحلية في الدول المشاركة في تنفيذ المشروع من خلال استخدام الوكلاء لإثارة التوترات, وترى واشنطن أن عدم تجاوبها أو تعاملها مع المبادرة سيسمح لها بالتوسع في أجندتها السياسية والاقتصادية في العالم والتحكم في مستقبل أوراسيا, وياتي تخوف واشنطن من ان المشروع يسهم في زيادة نفوذ الصين مع توفير مساحة كبيرة للاقتصادات الناشئة التي تمثلها بكين[3], وفي هذا السياق يقول (جوناثان فولتون) رغم أن القادة الصينيين يشددون على أن مبادرة الحزام والطريق هي مبادرة اقتصادية إلا أنها تتسبب في

---

(1) كريستين غانيس وتيموثي آر هيث وكورتيز إي كوبر, إعادة تطوير الصين وجيش التحرير الشعبي الاستراتيجية العسكرية واستراتيجية الأمن القومي ومفاهيم الردع والقدرات القتالية , كاليفورنيا , 2016. متاح على الموقع : www.rand.org/t/RR1402 .

(2) محمود محمد علي , تحالف (اوكوس) وبداية حرب باردة جديدة بين امريكا والصين , ص ص ص 6,11,35 . متاح على الموقع : https://www.noor-book.com .

(3) محمد مطاوع, مصدر سبق ذكره , ص 38 .

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

مخاوف سياسية وأمنية للدول الواقعة في المناطق التي تمر فيها, ففي إطار إستراتيجية التعاون بين الدول الواقعة في منطقتي المحيط الهادئ والهندي، تناقش كل من إستراليا والولايات المتحدة والهند واليابان إنشاء خطة مشتركة للبنية التحتية الإقليمية كأحد البدائل للمبادرة , فضلاً عن ممر النقل بين الشمال والجنوب الذي تعمل عليه الهند على نحو منفصل[1].

وعلى اثر ذلك اقرت الادارة الامريكية في العام 2020 استراتيجية إعادة التوازن في منطقة اسيا والمحيط الهادي, حيث تسعى واشنطن من خلالها الى تشكيل الشراكة عبر المحيط الهادي عبر اقامة نظام تحالف استراتيجي ومنطقة للتبادل الحر مع (اليابان وكوريا الجنوبية وتايلاند والفلبين واستراليا ونيوزيلندا وماليزيا وفيتنام وبروناي), وإعتبار ان هذه الدول ستصبح من أكبر الاسواق الاقتصادية في القرن الحادي والعشرين إذا ما تم ربطها بأعضاء منظمة التبادل الحر لامريكا الشمالية (المكسيك وكندا)[2], وهذا ما اكده الرئيس (جو بايدن) عزمه بالتركيز نحو منطقة المحيط الهادئ بهدف احتواء الصين, عبر توجيه رسالة إلى بكين مفادها أن الولايات المتحدة ستعمل مع حلفائها للحفاظ على مبادئ النظام الدولي في منطقة المحيطين الهندي والهادئ, وتسعى لاحتواء الصين عبر ما اسماه وزير الخارجية الأميركي(أنتوني بلينكين) تشكيل البيئة الاستراتيجية, ويشمل ذلك الإعلان عن إطلاق الإطار الاقتصادي لمنطقة المحيطين الهندي والهادئ، فضلاً عن تعزيز التنسيق والتعاون في المنطقة بين دول ما عرف بالحوار الأمني الرباعي المكونة من (الولايات المتحدة وأستراليا واليابان والهند)[3] .

وتأتي هذه التحركات تطبيقاً لرؤية إدارة الرئيس (جو بايدن) عن خصوصية التحدي الصيني حسب وثيقة التوجيه الاستراتيجي المؤقت للأمن القومي الصادرة في آذار 2021، والتي نصت على أن التحدي الذي تمثله الصين مختلف كونها الدولة الوحيدة التي تمتلك القوة الاقتصادية والدبلوماسية والعسكرية والتكنولوجية لتحدي النظام الدولي, وتأسيساً على ذلك فمن المرجح أن السياسة الأمريكية تجاه الصين سوف تستمر في التأرجح بين المواجهة والردع من ناحية والتواصل والدبلوماسية من ناحية أخرى، وستسعى

---

[1] جين ليانجشيانج, و إن جاناردان , مبادرة الحزام والطريق: الفرص والمعوقات أمام منطقة الخليج, أكاديمية الإمارات الدبلوماسية, 2018, ص 14. متاح على الموقع : https://www.agda.ac.ae/docs/default-source/Publications/eda-insight_belt-and-road_ar.pdf?sfvrsn=4 .

[2] شريفة كلاع , مبادرة الحزام والطريق الصينية : الدوافع , الامتدادات والتحديات , مجلة ابحاث , العدد 2 , 2021 , ص 163 .

[3] علي الدين هلال, هل يتغير ميزان القوى العالمية في 2022, مجلة آفاق مستقبلية, العدد 2, 2022, ص ص 18- 20.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

واشنطن لإقناع حلفائها الأوروبيين بالتقليل من علاقاتهم التجارية مع الصين، ولكن هذا السعي سيحد من قدرة الاقتصاد الأمريكي على تحقيق معدلات نمو كبرى وعلى توفير بديل لما تقدمه الصين لأوروبا[1] .

وفي هذا السياق تاتي استراتيجية الإدارة الأميركية نحو الصين التي عرضها (بلينكين) في 26 أيار من العام 2022, والتي مفادها إن الصين لا تزال تمثل التحدي الأكبر للولايات المتحدة وحلفائها، ولأسس النظام الدولي الذي يتعرض لخطر جسيم ومستمر, وترى الاستراتيجية الامريكية أن الصين هي الدولة الوحيدة التي لديها نية إعادة تشكيل النظام الدولي، وعلى الرغم من تأكيد (بلينكين) من أن واشنطن لا تسعى لحرب باردة مع بكين ولا إلى عزلها، الا ان الصين ترى أن الولايات المتحدة تسعى لتشكيل جبهة آسيوية وعالمية لاستهدافها على نحو غير عادل، لكن (بلينكين) حذر من أن الصين تسعى للهيمنة على صناعات المستقبل، وأنها تريد أن تجعل من نفسها مركز الابتكار العالمي والتصنيع وزيادة الاعتماد التكنولوجي للدول الأخرى عليها[2].

إن مستقبل اقتصاد القرن الحادي والعشرين سيكتب إلى حد بعيد في المحيطين الهندي والهادئ، لذلك حرص الرئيس (جون بايدن) خلال جولته الاخيرة بتنظيم قمة اقتصادية في العاصمة اليابانية طوكيو في 23 أيار من العام 2022, نتج عنها الإطار الاقتصادي لمنطقة المحيطين الهندي والهادئ, فضم هذا الإطار اثنا عشرة دولة فضلاً عن الولايات المتحدة، وهي: (أستراليا وبروناي والهند وإندونيسيا واليابان وكوريا الجنوبية وماليزيا ونيوزيلندا والفلبين وسنغافورة وتايلاند وفيتنام), وتأمل إدارة (بايدن) من أن يكون هذا التحالف الجديد حجر زاوية لاستراتيجيتها الأوسع في المنطقة، ومن جهتها الصين تسعى منذ أيلول عام 2021 لتنضم إلى هذه الاتفاقية, وتكمن المفارقة من أن الإطار الاقتصادي لمنطقة المحيطين الهندي والهادئ جائت بعد خمسة شهور من توقيع 15 دولة اتفاقية الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة، وهي اتفاقية تجارة حرة تضم إلى جانب الصين كل من: (أستراليا وبروناي وكمبوديا وإندونيسيا واليابان وكوريا الجنوبية ولاوس وماليزيا وميانمار ونيوزيلندا والفلبين وسنغافورة وتايلاند وفيتنام), أي إن إحدى عشرة دولة منضوية في آن واحد في اتفاقيتي (الإطار الاقتصادي الأميركية) و(الشراكة الاقتصادية) التي ينظر إليها

---

[1] علي الدين هلال، مصدر سبق ذكره، ص 18_20.

[2] أسامة أبو ارشيد, جولة بايدن الآسيوية: احتواء الصين بوصفه هدفاً استراتيجياً , المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات, الدوحة, 2022, ص4. متاح على الموقع : https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/bidens-asia-tour-containing-china-as-a-strategic-goal.aspx .

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

أنها تحت تأثير الصين, وتمثل الدول الأعضاء في الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة حوالى30% من سكان العالم 2,2 مليار شخص، و30% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي 29,7 تريليون دولار، مما يجعلها أكبر كتلة تجارية في التاريخ [1].

ان أبرز من ناقش الصعود الصيني هو (بريجنسكي) فقد كتب: "من الأرجح أن تبرز الصين في المستقبل القريب، لما يجري فيها من تحول اقتصادي ناجح نسبياً، قوة جغرافية سياسية منافسة في منطقة المحيط الهادئ, وهذا وحده كفيل بأن يكون له تأثير مهم على المنطقة، يحتمل أن يؤدي إلى حدوث تحول مهم في ميزان القوى في آسيا "[2], وبذلك صدق الاعتقاد الذي اعتقدت به الدول الغربية بأن النمو السريع في القوة الاقتصادية الصينية سوف يدفعها إلى امتلاك قوة عسكرية متفوقة بحلول القرن الحادي والعشرين وهو الأمر الذي من شأنه أن يهدد مصالح أمن الجوار الإقليمي, لا سيما دول منطقة جنوب شرق آسيا، ومصالح القوى الدولية في المنطقة ياتي في مقدمتها الولايات المتحدة ، وفي هذا الصدد كتب (جون ميرشايمر): " إذا أصبحت الصين قوة اقتصادية فإنها ستسعى يقيناً إلى ترجمة قوتها الاقتصادية إلى قوة عسكرية محاولة الهيمنة على منطقة شمال شرق آسيا وشرق آسيا" [3].

إن الهدف الأساس من السياسات الأميركية هو تقويض الشراكة الاستراتيجية الشاملة بين الصين وروسيا بالدرجة الاساس، علماً أن واشنطن تعمل بصورة واضحة لتصعيد الصراع والتوتر مع الصين لتأخير وصولها إلى موقع الريادة العالمية، سواء بمشاغلتها بقضية تايوان أو تطويق مجال أمنها الإقليمي الآسيوي بتحالفات عسكرية تضم أستراليا واليابان والهند ودولاً أخرى في جنوب شرق آسيا[4], وادراكاً منها الصين تحركت بالاسراع تجاه باكستان التي تشكل حاجزاً مهماً في النزاعات الحدودية بينها وبين الهند, لا سيما مع وجود النزاع المزمن بين الهند وباكستان, والذي من شأنه ان يشتت تركيز الهند ويخفف الضغط على الصين, وقد عمدت الصين إلى استخدام باكستان من أجل احتواء الهند والحيلولة دون صعودها، وذلك بإنشاء الممر الصيني الباكستاني الذي يربط الصين بالمحيط الهندي عبر ربط إقليم شين جيانغ بميناء جوادر الباكستاني, وتجنب المرور عبر مضيق ملقا واختصاراً لتكاليف الشحن والوقت، فضلاً عن

---

[1] أسامة أبو ارشيد، مصدر سبق ذكره, ص 5.

[2] نقلاً عن : عمار كريم حميد , مصدر سبق ذكره , ص 139 .

[3] نقلاً عن : عمار كريم حميد , مصدر سبق ذكره , ص 139 .

[4] ماتياس سبيكتور, التحوّط في عالم جديد غير منحاز , مجلة فورين أفيرز, العدد 66 , 2023 . متاح على الموقع : https://www.al-khbar.com/Opinion .

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

محاصرتها من حدودها البحرية بتواجد الصين في سيريلانكا من خلال استحواذها على أكبر حصة من ملكية ميناء هامبانتوتا الاستراتيجي، وهو ما اثار مخاوف الهند التي ترى في السياسة الصينية محاولة لاحتوائها بدل التعاون معها[1], كما أن الممر الاقتصادي الصيني- الباكستاني يمر من خلال شمال باكستان قبل أن يصل إلى إقليم سينكيانج الصيني, إذ تقع هذه المنطقة تحت تهديد (حركة طالبان)، وهذا الطريق يثير حفيظة الهند لا سيما وأنه يمر بالشق الباكستاني من إقليم كشمير المتنازع عليه بينها وبين باكستان, لذلك فان قلق واشنطن من نفوذ الصين في المحيط الهندي دفعها إلى تعزيز علاقتها مع الهند كجزء من استراتيجيتها لمواجهة الصين، مستغلة حالة من التنافس المتصاعدة بين الجارتين الآسيويتين، لا سيما بعد تزايد الأنشطة والمشاريع الصينية في سريلانكا- منطقة النفوذ الهندية-والتي باتت تحت تأثير النفوذ الاقتصادي الصيني عبر المرافئ الممولة من قبل الاستثمارات الصينية، وكذلك باكستان العدو التاريخي للهند[2], وهذا ما دفع بالهند رفضها إرسال بعثة رسمية إلى أول منتدى يخص هذه المبادرة في العام 2017، كما أكدت رفضها في قمة (منظمة شنغاي للتعاون) الذي انعقد في العام 2018، إذ تحاول الهند مواجهة المبادرة عبر تقديم بديل آخر من خلال إنشاء ممر جديد تحت مسمى(ممر النمو في آسيا وأفريقيا), فقد نشأت فكرة إنجاز هذا الممر في البيان المشترك الصادر عن رئيس الوزراء الهندي والياباني في تشرين الثاني من العام 2016، وسيكون ممراً بحرياً يربط أفريقيا بالهند وغيرها من البلدان في جنوب شرقي آسيا، يهدف إلى دفع النمو التجاري والاستثماري في أفريقيا، وتؤكد كل من الهند واليابان أن هذا الممر الجديد سيكون من الخيارات منخفضة التكلفة وأقل انبعاثاً للكربون مقارنة بالمبادرة الصينية[3].

ومن ناحيتها الياباني تعد المبادرة مشروعاً جيواستراتجي من شأنه العمل على توسيع النفوذ الصيني في المنطقة مما يشكل خطراً على المصالح اليابانية، وبذلك حاولت اليابان تقديم بديل للمبادرة[4], فقد اقدمت في العام 2015 على إطلاق الشراكة الموسعة من أجل البنية التحتية، والتي سرعان ما انضمت إليه الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا بغرض تنسيق جهودها لإنشاء آلية للتنسيق بينها لمواجهة المد الصيني لا سيما البحري منه، كما أعلنت عن استراتيجية من أجل هند باسفيكي حر ومفتوح وكان ذلك في العام 2016, وطرحت مشروعاً مع الهند في العام 2017 والذي يركز على إنشاء الممرات البحرية الجديدة

---

[1] فازية ويكن, مصدر سبق ذكره , ص 143 .

[2] وداد المساوي , مصدر سبق ذكره , ص 6 .

[3] شناز بن قانه, مبادرة الحزام والطريق الصينية: مشروع القرن الاقتصادي في العالم : (الرهانات الاستراتيجية لمبادرة الحزام والطريق الصينية), برلين, المركز الديمقراطي العربي، 2019 , ص 119.

[4] المصدر نفسه , ص 117.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

(مشروع ممر نمو آسيا–أفريقيا) الرابط بين القارة الأفريقية والهند وغيرها من البلدان في جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا, ومن جهتها أعلنت روسياعن مشروعها (أوراسيا العظمى) من خلال التكامل ومنظمة شنغهاي للتعاون ودول الاقتصادي بين الدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة الآسيان[1] .

وعلى صعيد اخر فأن روسيا واليابان لا تعتزان بآفاق عالم جديد تحتل فيه واشنطن وبكين مكانة عالية في حين يتم تقليص كل منهما إلى مراتب القوى الإقليمية, وياتي (الخوف الروسي)[2] من التحول الصيني التدريجي للشرق الأقصى والتهديد المستمر في منطقة آسيا الوسطى, الامر الذي جعل منها ان تتوقف وتدفع منظمة معاهدة الأمن الجماعي الخاصة بها في آسيا الوسطى كواجهة خفية للنهوض الحتمي للصين هناك[3], ومع ذلك فان المصالح الروسية والصينية تقتضي الوقوف جنباً الى جنب, ففي هذا السياق ذكرت (روبن رايت) في مجلة (نيويوركر) إن الرئيس الصيني (شي جين بينغ) والرئيس الروسي (فلاديمير بوتين) وقعا اتفاقية لمواجهة الولايات المتحدة والغرب, وذكرت المجلة إن الرئيسين أعلنا عن عهد جديد للنظام العالمي، أكدا فيه على أحقية كل منهما في قضايا مصيرية تتمثل في أوكرانيا وتايوان, ووصف الرئيس (بوتين) الشراكة الإستراتيجية الأوسع مع الصين بأنها غير مسبوقة، أما الرئيس (شي) فقد ذكر إن الإستراتيجية المشتركة ستترك آثاراً بعيدة المدى على الصين وروسيا والعالم, وفي هذا الصدد

---

(1) فازية ويكن, مصدر سبق ذكره , ص147.

(2) تكمن حساسية روسيا تجاه مبادرة الحزام والطريق وتأثيرها في النفوذ الروسي في منطقة اسيا الوسطى هو رفضها لمقترح الصين انشاء (بنك منظمة شنغهاي للتعاون) ودعوتها الصين في المقابل للانضمام الى (بنك التنمية الاوراسي), ويتخوف الروس من ان يسهم المشروع في فك الارتباط التقليدي بين روسيا ودول اسيا الوسطى لأنه يمنحها مجالاً واسعاً للتعاون مع كلتا القوتين على نحو اكثر توازنا مع روسيا في اطار الاتحاد الاقتصادي الاوراسي ومع الصين في اطار مشروع الحزام والطريق, وهو ما يوسع من خياراتها في التفاوض والمساومة بشان مصالحها القومية بعيداً عن ربطها على نحو كامل بقوة اقليمية/ دولية بعينها, لذلك يبدو انه يتعين على روسيا ان تعيد تعريف دورها في المنطقة التي ستشهد نفوذاً صينياً متزايداً بفضل مشروع الحزام والطريق , كما ان المشروع بالنسبة الى روسيا يعد مشروعاً جامحاً للهيمنة على الفضاء الاوراسي وهو ما يهدد مساعيها لاستعادة المحافظة على مكانتها التقليدية في هذا الفضاء , فضلاً عن أن بعض السياسيين الروس يدركون أن الصين هي المنافس الحقيقي والتهديد القادم على المدى الطويل لروسيا, وبناء عليه يمكن القول إن مخاوف روسيا من مشروع طريق الحرير أكبر من مكاسبها المتوقعة في حالة تعاونها مع الصين . المصدر: محمد فايز فرحات , الحزام والطريق هل يتجنب الصعود الصيني مثالب التدخل الغربي , مجلة السياسة الدولية , العدد 214 , 2018, ص 6 . كذلك : محمد حمشي, التقارب المراوغ : هل تقوض مبادرة الحزام والطريق الفناء الخلفي لورسيا ؟ , مجلة السياسة الدولية , العدد 214, 2018 , ص 14 . كذلك : محمد مطاوع , مصدر سبق ذكره , ص 30 . كذلك : صفاء صابر خليفة, مصدر سبق ذكره ، ص 86 .

(3)ANOUSHIRAVAN EHTESHAMI,The One Belt, One Road in China's grand strategy, China's Presence in the Middle East : The Implications of the One Belt, One Road Initiative ,Sheikh Nasser al–Mohammad al Sabah Programme , at Durham University, Library of Congress , Routledge, 2018 , p 21.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

ذكرت (أنجيلا ستينت) التي عملت في مجلس الأمن القومي ومؤلفة كتاب (عالم بوتين: روسيا ضد الغرب والبقية) ان البيان هو نقطة محورية تتحدى فيها الصين وروسيا ميزان القوة القائم, وأضافت اننا قد نكون أمام بداية حقبة جديدة تتدهور فيها علاقات روسيا والصين مع الغرب, وإن الاتفاقية تضع الولايات المتحدة وحلفاءها أمام منعطف خطير, لأن البلدين النوويين يمتدان على آسيا وأوروبا, وان التحالف القوي بين الصين وروسيا سيكون بمثابة تغيير لقواعد اللعبة عسكرياً وسياسياً, ولكنهما لا يريدان تكريس نفسيهما لتعاون دفاعي متبادل, فالصين لديها علاقات مختلفة تجارية الطابع وأحياناً براغماتية مع الولايات المتحدة وأوروبا, ولا يريدون قطع كل الجسور من أجل العلاقة مع روسيا[1].

اما الاتحاد الاوربي فانه يبحث عن ضمانات له, فقد صرح مسؤول العمل الخارجي الاوربي المسؤول عن شؤون الصين (اليس ماثرو) قائلا:" ان مشروعات الحزام والطريق لا سيما ممر الصين البري– البحري السريع يجب ان يتوافق مع معايير الاتحاد الاوربي وان يخضع لمراجعة واشراف الاتحاد الاوربي, فبعض الدول الاوربية مثل المانيا تشعر بالقلق من ان بناء البنية التحتية الصينية في وسط وشرق اوربا قد يتحدى قواعد ولوائح الاتحاد الاوربي, بما في ذلك سياسات المنافسة والبيئة والقوى العاملة "[2], كما ان أوروبا تبدوا منقسمة حول المشروع بين متفائل وقلق، فقد أشار (بوغدان غورالتشيك) مدير مركز أوروبا في وارسو والسفير السابق في آسيا، أن هذه النزعة إلى التوسع والتصميم التي تبديها بكين أديا إلى انقسامات عميقة داخل أوروبا, مقابل ذلك حذر رئيس الوزراء الدنماركي السابق (أندرس فوغ رسموسين) من أنه يخشى أن تتنبه أوروبا متأخرة عندما تصبح شرائح كاملة من البنى التحتية في أوروبا الوسطى والشرقية تابعة للصين, حيث أن هذه المبادرة كشفت عن طموحات الصين في السيطرة على أبرز الأسواق في العالم، وهذا ما أثار قلق القادة الأوروبيين كالمستشارة الألمانية (أنجيلا ميركل) والرئيس الفرنسي (إيمانويل ماكرون) اللذان حذرا من خطورة النفوذ الصيني في دول الاتحاد[3] .

وبالتزامن مع تراجع التفوق الأمريكي ومكانتها العالمية وتعارض مصالح التكتلات العالمية كالاتحاد الأوروبي ومجموعة العشرين وشنغهاي والبريكس وتجمع دول شرق أسيا والمحيط الهادي والاتحاد الإفريقي

---

[1] اتفاقية روسيا– الصين تتحدى أمريكا والغرب وتشير لعهد جديد في النظام العالمي , مركز الروابط للدراسات الاستراتيجية والسياسية , 2017 . متاح على الموقع : https://rawabetcenter.com/archives/142056 .

[2] نقلاً عن : حيدر زهير جاسم , مبادرة الحزام والطريق ومستقبل مكانة الصين العالمية , أطروحة دكتوراه (غير منشورة) , جامعة النهرين , 2021 , ص 210 . للمزيد انظر: ميران حسين حسن, مصدر سبق ذكره , ص ص 237 – 238 .

[3] ميران حسين حسن, مصدر سبق ذكره , ص 236 .

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

بمستويات متباينة مع المصالح الأميركية, الا ان هذا يزيد من سرعة حركة وصيرورة التغيير في النظام الدولي نحو نظام متعدد الأقطاب والمرتكز على التعاون وحرية التفاعل والحركة لباقي دول العالم, ويبدو أن مستقبل النظام الدولي سيعتمد على مدى قدرة تلك القوى وإرادتها للانخراط والمشاركة في هذا النظام، فضلاً عن استجابة الولايات المتحدة للتعامل معها[1].

يبدو أن ملامح مستقبل النظام الدولي يتجه إلى التوزيع النسبي لمكونات القوة، بما سيفضي إلى شكل من أشكال التكافؤ النسبي بين قواه الفاعلة, وهذا التكافؤ سيقود بهذه الأطراف الفاعلة إلى إدراك قوة كل منها الآخر، بحيث تتشكل بنية النظام الدولي وشكله على تعددية أطرافه, كما إن حالة من الفوضى والاضطراب تشوب النظام الدولي المعاصر في التفاعلات الدولية، مما يؤكد أن حركة قوى التغيير في هذا النظام تندفع نحو صياغة جديدة لهيكلية النظام الدولي, بذلك يعيش العالم ما يمكن تسميته بـ (المرحلة الانتقالية), وفي هذا الصدد تشير الوثائق الرسمية التي نشرتها الحكومة الصينية إلى المبادرة كوسيلة لاحتضان الاتجاه نحو عالم متعدد الاقطاب والعولمة الاقتصادية والتنوع الثقافي وتطبيق تكنولوجيا المعلومات بنحوٍ أكبر[2].

لقد بات النظام الدولي من التعقيد والتداخل وانتشار القوة بحيث لا يتيح مجالاً حقيقياً لاستمرار ظاهره القطبية التي تعني تحمل قوة دولية جميع أعباء تنظيم وادارة التفاعلات الدولية في نظام بعينه, سواء كانت هذه القطبية على مستوى النظام الدولي باسره في ظل بنية احادية القطب, او حتى على مستوى نظام اقليمي بعينه في اطار اي من نمطي الثنائي القطبية او التعددية القطبية, وعلى الارجح ان النظام يتجه نحو اكتشاف سبل لإدارة النظام الدولي عبر اليات تفاعل لا قطبية لم تستقر بعد, لكنها في طور التشكل, ويبدو ان سعي الصين للتمدد الاقتصادي في العالم عبر مبادرة الحزام والطريق هي إحدى تلك الاليات التي يتم تطويرها واختبارها في الوقت الحالي, غاية القول ان الصين تسعى لتشتيت القوة الامريكية وتقويض قدرتها على الهيمنة في اي من الفضاءات الاقليمية او الدولية التي تتعارض فيها مصالح الطرفين[3] .

---

[1] ياسين عامر عبد الجبار, مصدر سبق ذكره , ص 116 .

[2] بلا , مبادرة الحزام والطريق الصينية.. فرصة للعراق , مركز البيان للدراسات والتخطيط , بغداد , 2018, ص 16 . متاح على الموقع : www.bayancenter.org .

[3] مالك عوني, هل تؤسس طرق الحرير لصعود امبراطورية صينية ام لأفولها , مجلة السياسة الدولية , العدد 214, 2018, ص 4 .

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

ووفقاً لما تقدم يمكننا ان نرسم مشهداً لمستقبل النظام الدولي في ظل هذه المعطيات وكالاتي: سيتشكل النظام الدولي في كتلتين اقتصاديتين كبيرتين كتلة بقيادة الصين تكون بكين فيها القائد والموجه والمركز الذي يتمحور حوله باقي الدول التي تدور في فلكها, وستتشكل هذه الكتلة في المنظور المتوسط اي في مدة 10– 15 عام, وهذه الدول تتمثل بالدرجة الاساس في روسيا ودول شرق اسيا وباكستان ودول اسيا الوسطى وايران والبرازيل, اما تركيا فستاخذ وضع الحياد بسبب وضعها الحرج , ودول الشرق الاوسط ستنسحب الى هذه الكتلة – الكتلة الصينية – على المدى البعيد شيئاً فشيئاً يستثنى من ذلك اسرائيل, وكذلك دول القرن الافريقي ستنظم الى هذه الكتلة, اما دول شمال افريقيا فانها ستتارجح بين الكتلتين لا سيما الدول المطلة على البحر المتوسط, وبذلك سيتجه ميزان القوى نحو التوازن النسبي المتارجح بين الكفتين بسبب التوزيع غير العادل للقوة, وبذلك سيكون وضع النسق الدولي في حالة تصارع, ولكن من نوع جديد ذو طابع اقتصادي بحت, اما الكتلة الثانية فتتمثل في الولايات المتحدة الامريكية ومن ينضوي في دائرتها من الدول.

وبذلك يمكننا ان نضع مشهداً لمستقبل النظام الدولي مغايراً للمشهد الاول, وما ستؤول إليه التكتلات والاصطفافات الدولية حول محاور رئيسة في المنظومة الدولية تتمركز وتتمحور حولها الدول التي تدور في فلكها, وذلك سيكون في المدى المتوسط ما بين 10 – 15 عام, فكما هو الحال بالنسبة الى الولايات المتحدة الامريكية فان قطباً اقتصادياً تكون هي الدولة المركزية فيه وستتشكل حولها مجموعة من الدول تدور في فلكها تتمثل في (استراليا واليابان وكوريا الجنوبية والهند واسرائيل والاتحاد الاوربي وكندا وامريكا الجنوبية يستثنى من ذلك البرازيل والقارة الافريقية يستثنى منها شمال افريقيا), وسيكون هذا القطب الاقتصادي نداً للقطب الاخر بقيادة الصين, وسيتشكل النظام الدولي الجديد وفق هذه التكتلين الكبيرين لادارة النظام الدولي كل حسب التوجهات والمفاهيم التي يتبنها ويؤسس لها لقيادة العالم .

الخاتمة والاستنتاجات :

ان الصين ماضية في مشروعها الحزام والطريق وهي عازمة على بناء نظام دولي جديد يشترك فيه الكل ويكون الكل فيه رابح (كما تدعي هي), وبذلك فان نظام دولي جديد في طور التشكل يلوح في الافق, وفق كل هذه المعطيات ومؤشرات القوة الصينية المتمثلة بالقوة الاقتصادية والتكنولوجيا, عبر استراتيجية مبادرة الحزام والطريق وربط اقتصادات العالم باقتصادها, والاستحواذ على مناطق النفوذ ومصادر الطاقة وممرات العبور, وعلى هذا الاساس فهناك الكثير ممن يتخوف من هذا المشروع ويحذر منه على اساس

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

انه خطة استراتيجية للتفوق العالمي والزيادة في الوزن النسبي لتوزيع القوة وانتشارها بين الوحدات الدولية, وياتي في مقدمة هذه الدول الولايات المتحدة التي تجد فيه منافسة لها وتحجيم دورها وللهيمنة على النظام الدولي .

• **الاستنتاجات** : نستنتج من كل ما تقد الاتي:

1- إن اتجاه الآراء حول الوزن الاستراتيجي لمشروع الحزام والطريق في النظام الدولي انقسمت إلى فريقين, إذ يرى البعض إن المشروع سياسي في الأساس يهدف الى تعزيز الوجود الصيني على رأس النظام العالمي وزيادة نفوذها من خلال اسهامها في تخفيف التوترات وتعزيز الثقة المتبادلة مع الدول المجاورة لضمان بيئة سليمة للتنمية الصينية، وهناك من يضع المبادر في إطار الاستراتيجية الرامية إلى تطويق المحاولات الأمريكية الرامية بدورها إلى تطويق الصين، والرد على الاستراتيجية الأمريكية القائمة على التوجه شرقاً .

2- ترى الولايات المتحدة أن الصين هي الدولة الوحيدة التي لديها نية في إعادة تشكيل النظام الدولي، في الوقت الذي تتعاظم فيها قدراتها الاقتصادية والدبلوماسية والعسكرية والتكنولوجية للقيام بذلك, وأن التحدي الذي تمثله الصين مختلف كونها الدولة الوحيدة التي تمتلك القوة الاقتصادية والدبلوماسية والعسكرية والتكنولوجية لتحدي النظام الدولي, ومن ثم أعدتها التحدي الأكبر للنظام الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة, وبذلك تدرك واشنطن ان هذا المشروع في جوهره هو مشروع جيواستراتيجي يهدف إلى التغلغل في قارات (آسيا وأفريقيا وأوروبا ومنطقة الشرق الأوسط) .

3- تتوف روسيا من ان يسهم المشروع في فك الارتباط التقليدي بينها وبين دول اسيا الوسطى, فضلاً عن أن بعض السياسيين الروس يدركون أن الصين هي المنافس الحقيقي والتهديد القادم على المدى الطويل لروسيا, ومن ناحيتها الياباني تعد المبادرة مشروعاً جيواستراتجي من شانه اليعمل على توسيع النفوذ الصيني في المنطقة مما يشكل خطراً على المصالح اليابانية، كما طرحت مشروعاً مع الهند في العام 2017 والذي يركز على إنشاء الممرات البحرية الجديدة (مشروع ممر نمو آسيا-أفريقيا), الرابط بين القارة الأفريقية والهند وغيرها من البلدان في جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا, ومن ناحيته الاتحاد الاوربي فانه يبحث عن ضمانتا, إذ تشعر بعض الدول الاوربية مثل المانيا بالقلق من ان بناء البنية التحتية الصينية في وسط وشرق اوربا قد يتحدى القواعد ولوائح الاتحاد الاوربي, كما يدرك معظم القادة الأوروبيين ان مبادرة الحزام والطريق هي محاولة صينية للتغلغل وزيادة النفوذ السياسي والاقتصادي في العالم .

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

4- بزوغ قطبين اقتصاديين كبيرين بقيادة الصين والولايات المتحدة , وكل قطب من هذه الاقطاب يتمحور حوله دول تدور في فلكه, وبذلك سيتشكل النظام الدولي وفق هذه المعادلة في الزمن المتوسط القريب .

References:

1. Amira Ahmed Harzali, China's Belt and Road Initiative: Background - Objectives - Gains, (Berlin: Arab Democratic Center for Strategic, Political and Economic Studies, 2019).

2. Shahnaz Ben Qana, China's Belt and Road Initiative: The World Economic Century Project: (Strategic Bets for China's Belt and Road Initiative), (Berlin: Arab Democratic Center, 2019).

3. Abdullah Ashash, China's Belt and Road Initiative: Project of the World Economic Century, (Berlin: Arab Democratic Center for Strategic, Political and Economic Studies, 2019).

4. Ammar Karim Hamid, The Dynamics of the Rising and Dominant Powers in Southeast Asia, an Analytical Study According to the Balance of Interest Theory, (Beirut: Al-Rafidain Center for Dialogue, 2021).

5. Fazia Wicken, China's Belt and Road Initiative: The World Economic Century Project: (The Belt and Road Initiative: Between China's Repositioning and Facing Challenges), (Berlin: Arab Democratic Center, 2019).

6. A group of authors, Asian Weight in International Politics (Determinants of Asian Power), (Berlin: Arab Democratic Center for Strategic, Political and Economic Studies, 2018).

7. Muhammad bin Saqr Al-Sulami, The American-Chinese rivalry and its repercussions on the Middle East region, International Institute for Iranian Studies, (Riyadh: King Fahd National Library, 2021).

8. Miran Hussein Hassan, China's Belt and Road Initiative: Project of the World's Economic Century, (Berlin: Arab Democratic Center for Strategic, Political and Economic Studies, 2019).

9. Ahmed Al-Sayed Khairallah, The impact of the development of the concept and elements of power on the transformations of the international system, Journal of Financial and Commercial Research, Port Said University, Faculty of Commerce, Egypt, Issue (3), 2019.

10. Ahmed Mohamed Wahban, Realist Theory and Analysis of International Politics from Morgenthau to Mearshammer: An Evaluative Study, Scientific Journal of the Faculty of Economic Studies and Political Science, Alexandria University, Egypt, Issue (2), 2016.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

11. Jalal Khashib, The Chinese Rise According to the New Realists: Why China's Rise Will Not Be a Peaceful Rise, Journal of the Egyptian Institute for Political and Strategic Studies, Egyptian Institute for Studies, Istanbul, Issue (14), 2019.

12. Haider Zuhair Jassim, The Belt and Road Initiative and the future of China's global position, doctoral thesis (unpublished), College of Political Science, Al-Nahrain University, Baghdad, 2021.

13. Zarqin Ahmed, China's Belt and Road Initiative: A Strategic Reading, Asian Issues Journal, Arab Democratic Center for Strategic, Political and Economic Studies, Berlin, Germany, Issue (3), 2022.

14. Salam Jabbar Shihab, The Possible Impacts of the Belt and Road Initiative on Iraq, Political and International Journal, Al-Mustansiriya University, College of Political Science, Baghdad, Issue (58), 2019.

15. Sayed Mahmoud Ali Ghoneim, China's National Security Strategy, Journal of Financial and Commercial Research, Faculty of Commerce, Port Said University, Egypt, Issue (4), 2020.

16. Sherifa Kalaa, China's Belt and Road Initiative: Motives, Extensions and Challenges, Research Journal, University of Djelfa, Algeria, Issue (2), 2021.

17. Safa Khalifa Muhammadin, China towards multipolar competitiveness in the twenty-first century: The Belt and Road Initiative as a model (2013-2021), Journal of the Faculty of Politics and Economics, Beni Suef University, Egypt, Issue (13), 2022.

18. Safaa Saber Khalifa, China towards multipolar competitiveness in the twenty-first century: The Belt and Road Initiative as a model, Journal of the Faculty of Politics and Economics, Faculty of Economic Studies and Political Science, Alexandria University, Egypt, Issue (13), 2022.

19. Abdel Qader Dandan, The Shift in the Formation of Strategic Balances from Asia-Pacific to Indo-Pacific (Case Study), Journal of International Politics, Al-Ahram Foundation, Cairo, Issue (222), 2020.

20. Ali El-Din Hilal, Will the balance of global power change in 2022, Future Horizons Magazine, Information and Decision Support Center, Egyptian Council of Ministers, Cairo, Issue (2), 2022.

21. Ali Salah and Shadi Abdel Wahab Mansour, The Belt and Road Project: How China links its economy to the outside world, translated by: Mahmoud Youssef Suleiman, supplement (Future Report), Trends of Events Magazine, Future Center for Advanced Research and Studies, Abu Dhabi, Issue (26), 2018.

22. Malek Aouni, Do the Silk Roads establish the rise or decline of a Chinese empire? International Politics Magazine, Al-Ahram Foundation, Cairo, Issue (214), 2018.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

23. Muhammad bin Saeed Al-Futaisi, The principle of reciprocity in international relations and its impact on the future of security policies and military affairs, Generation Journal of Political Studies and International Relations, Generation Scientific Research Center, Beirut, Issue (18), 2018.

24. Muhammad Hamshi, The Elusive Convergence: Will the Belt and Road Initiative undermine Russia's backyard? , Journal of International Politics, Strategic Transformations Supplement, Al-Ahram Foundation, Cairo, Issue (214), 2018.

25. Mohamed Fayez Farhat, The Belt and Road, Does the Chinese Rise Avoid the Disadvantages of Western Intervention, Journal of International Politics, Al-Ahram Foundation, Cairo, Issue (214), 2018.

26. Muhammad Mutawa, The New Silk Road in the Chinese Strategy, Major Goals, Strategic Weight, and Challenges, Arab Siyasat Journal for Political Science and International Relations, Arab Center for Research and Policy Studies, Doha, Issue (46), 2020.

27. Nahla Muhammad Ahmed Jabr, The Silk Road...Soft Power Strategy, Arab Affairs Magazine, General Secretariat of the League of Arab States, Cairo, Issue (171), 2017.

Widad Al-Masawy, Paths and Issues of the American-Chinese Conflict, Journal of the Egyptian Institute for Political and Strategic Studies, Egyptian Institute for Studies, Istanbul, Issue (27), 2021

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/